

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكن اللائق

مقدمة:

يعدُّ الحق في السكن اللائق من حقوق الإنسان الأساسية التي لاغنى عنها، ويأتي السكن في الأهمية بعد المأكل والملبس في التسلسل الهرمي للاحتياجات الإنسانية، وذكر موضوع السكن اللائق في العديد من المواثيق والمعاهدات الدولية بدءاً بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ وحتى الآن، لما يمثله موضوع السكن من أهمية كبيرة في حياة الإنسان كونه يمثل الحق الذي يضمن للإنسان العيش بكرامة.

وللسكن اللائق حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية ينبغي توافرها في كل مسكن حتى يعد المسكن لائقاً، وهذه الحقوق متفرعة من عناصر الحق في السكن اللائق التي نصت عليها لجنة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وسيتم في هذا البحث دراسة العناصر الخاصة بهذه الحقوق، وهذه العناصر هي تيسير تلبية الاحتياجات، والقدرة على تحمل التكاليف، والملاءمة من الناحية الثقافية.

وجاء البحث في مبحثين، درس الاول المفاهيم الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومستخلص للإطار النظري، وتناول الثاني الجانب العملي والتطبيقي لمدينة الحرية/ محافظة النجف الاشرف، لقياس مدى تحقق هذه الحقوق في المدينة. مشكلة البحث:

إنَّ المساكن في (مدينة الحرية) محافظة النجف الاشرف) لا تلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكن اللائق.

أ.د. جمال باقر مطك

مركز التخطيط الحضري والإقليمي/ جامعة بغداد

الباحث محمد حسن سبع وديع

هدف البحث:

يمكن تلبية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتطبيق عناصر الحق في السكن اللائق.

فرضية البحث:

يهدف البحث الى الوصول الى حالة المسكن اللائق الذي يوفر الحقوق (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) في (مدينة الحرية | محافظة النجف الاشرف).

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي عبر استخدام المؤشرات التفصيلية المشتقة من المفاهيم العامة للسكن اللائق والحق في السكن اللائق وعناصر هذا الحق.

المبحث الأول: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

قبل التعرف على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ينبغي معرفة مفاهيم السكن اللائق والحق في السكن اللائق والعناصر الخاصة به.

١,١. السكن اللائق والحق في السكن اللائق:

يعرف السكن اللائق على أنه أكثر من سقف وجدران، فهو يعني أيضاً توافر الخصائص الكافية، والحيز الكافي، وسهولة الوصول إليه، والأمن الكافي، وضمان الحيابة، وثبات بناء المأوى ومثابته، والإنارة والتدفئة والتهوية

المناسبة، والمرافق الأساسية الملائمة، مثل إمدادات المياه والمرافق الصحية ومرافق إدارة النفايات، والجودة البيئية الملائمة والعوامل المتصلة بالصحة، والموقع الملائم الذي يسهل الوصول إليه فيما يتعلق بالعمل والمرافق الأساسية الأخرى وينبغي أن يتوافر كل ذلك بكلفة معقولة^(١).

أما الحق في السكن اللائق، فهو حق الإنسان في العيش بمكان ما بأمان وسلام وكرامة بصورة تضمن له حقه الإنساني في السكن بصورة تلائم احتياجاته الإنسانية الأساسية^(٢).

وعناصر الحق في السكن اللائق سبعة وهي:^(٣)
١- أمن الحيابة القانوني.

٢- توافر الخدمات والتجهيزات والمرافق والبنى التحتية.

٣- القدرة على تحمل التكاليف.

٤- الصلاحية للسكن.

٥- تيسير تلبية الاحتياجات.

٦- الموقع.

٧- الملازمة من الناحية الثقافية.

وسيتم في هذا البحث دراسة العناصر ذات العلاقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي عنصر القدرة على تحمل التكاليف، وعنصر تيسير تلبية الاحتياجات، وعنصر الملازمة من



تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى وبصورة مستمرة على الدوام^(٦).

٢,١. القدرة على تحمل التكاليف:

والواجب مراعاته عند تصميم سياسة الإسكان وتنفيذها ومتابعتها هو ليس فقط الحصول على المسكن بتكلفة ميسورة بل أيضا ان يكون المسكن في موقع مناسب وهياكل جيدة ويلبي احتياجات الإنسان ويضمن له حياة آمنة، بمعنى ان السياسة الإسكانية ينبغي ان تراعي جميع عناصر الحق في السكن اللائق لان الترابط بينها وثيق وبغياب عنصر واحد من هذه العناصر يمكن ان يؤدي الى عدم لائقية هذا المسكن، فضلاً عما ذكر ينبغي على الدول أن تضمن عدم التمييز في هذا السياق للحصول على السكن اللائق للجميع على اعتباره حق من حقوق الإنسان^(٧). ومن الجدير بالذكر أن الدولة ليست ملزمة بتوفير المساكن للجميع وبأموال عامة، على الرغم من أن لجنة حقوق الإنسان (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) ألزمت الدول بتوفير السكن الاجتماعي من الأموال العامة في بعض الحالات، أو توفير وحدات سكنية منخفضة الإيجار لذوي الدخل المحدود^(٨).

العنصر الثالث من عناصر الحق في السكن اللائق هو القدرة على تحمل تكاليف السكن بطريقة تؤمن للسكان الحصول على المسكن بمقدار مالي لا يؤثر على تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى. وعبرت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن هذا العنصر بالعبارة الآتية "لا يكون السكن لائقاً إذا كانت تكاليفه تهدد تمتع قاطنيه بحقوق الإنسان الأخرى أو تمس به"^(٩).

ويوجد تأثير مباشر لسياسات تمويل الإسكان على عنصر القدرة على تحمل التكاليف كما ورد في الفقرة الأولى من المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وينبغي على الدول وضع السياسات والبرامج والقوانين للتأكد من تناسب تكاليف المسكن مع مستوى الدخل بحيث لا يؤثر مايدفع للحصول على مسكن على تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى^(٩).

وعملية الرصد مهمة في السياسات الإسكانية فعلى الدول أن تقوم بعملية رصد مستمرة لسياسات الإسكان للتأكد من توافقها مع أعمال الحق في السكن اللائق، وفي حالة رصد سياسة

وكذلك يطلب من الدول ان تقوم بعمليات الرصد لأثر السياسات الإسكانية على أعمال الحق في السكن اللائق والسيطرة على الزيادات غير المعقولة في تكاليف الإسكان بصورة تؤثر على

ذوي الإعاقة وضحايا الكوارث الطبيعية^(١٢). وفيما يخص الفقراء فكل عناصر الحق في السكن اللائق ركزت على احتياجات الفقراء وسبل ضمان حقهم في السكن اللائق ووضعت لجنة الأمم المتحدة على عاتق الدول وفي بعض الحالات توفير المساعدات المختلفة للفقراء، لضمان حصولهم على جميع مستلزمات السكن اللائق وكما تم ذكره في الفقرات السابقة^(١٣). وكذا الحال بالنسبة لضحايا الكوارث الطبيعية إذ ألزمت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الدول بتوفير المسكن اللائق لضحايا الكوارث الطبيعية وفي كثير من الحالات. فسيتم التركيز في هذا العنصر على الأشخاص ذوي الإعاقة ومدى تمتعهم بحقهم في المسكن اللائق، وهناك عدة تعاريف للمعاق منها أنه كل فرد يعاني نتيجة عوامل وراثية خلقية أو بيئة مكتسبة - من قصور جسمي أو عقلي - يترتب عليه أثار اجتماعية أو نفسية ويحول بينه وبين تعلم وأداء بعض الأعمال، والأنشطة الفكرية أو الجسمية التي يؤديها الفرد العادي بدرجة كافية من المهارة والنجاح^(١٤). أو هو الشخص الذي لا يتمكن من الحصول على الإكتفاء الذاتي، وهو بحاجة مستمرة إلى معونة الآخرين خصوصا في استخدامات المسكن المختلفة والحركة داخل

تلحق الضرر بالتمتع بسكن لائق ينبغي على الدولة أن تقوم بتعديل سياساتها الإسكانية تبعاً لذلك، وتلحق السياسة الإسكانية الضرر في السكن اللائق من خلال زيادة أزمات التشرد أو التمييز أو القدرة على تحمل التكاليف^(١٥).

والقدرة على تحمل التكاليف تشمل أيضا مساكن الإيجار إذ ينبغي على الحكومات حماية مستأجري المساكن من مستويات الإيجار المرتفعة بصورة مبالغ فيها بصورة تهدد تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى وذلك من خلال الاعتماد على وسائل مناسبة^(١٦).

ومن خلال ماسبق يكون المسكن ملائم ولائق من ناحية القدرة على تحمل التكاليف اذا كان مقدار مايدفعه الساكن للحصول على سكن لائق لا يؤثر في تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى سواء كان المسكن ملكاً أم إيجاراً .

٣,١. تيسير تلبية الاحتياجات:

عبرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) عن هذا العنصر بالعارة الآتية "لا يكون السكن لائقاً إذا لم تؤخذ الاحتياجات الخاصة للفئات المحرومة والمهمشة بنظر الاعتبار"^(١٧).

ويقصد بالفئات المحرومة والمهمشة: الفقراء و الأشخاص الذين يواجهون تمييزاً والأشخاص



بعمل اتفاقية حول الأشخاص المعاقين وصادق عليها العديد من الدول وتعرف الاتفاقية بـ (اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة)، وأحتوت هذه الاتفاقية على العديد من المواد التي تضمن حق الشخص المعاق بالتمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات والأساسيات المختلفة ومنها الحق بالسكن اللائق.

إذ أوضحت المادة التاسعة من هذه الاتفاقية الطلب الى الدول بتحديد المعوقات والعقبات امام إمكانية الوصول وازالتها وخصوصا بما يتعلق بالسكن^(١٩).

وبيّنت المادة الثامنة والعشرون الاعتراف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بمستوى معيشي لائق لهم ولأسرهم بما في ذلك السكن ومايكتفيهم من احتياجاته والأساسيات الواجب توافرها به وكذلك ضمان استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من برامج الإسكان العام^(٢٠).

ومن الأمور الواجب الالتفات اليها عند الحديث عن الأشخاص ذوي الإعاقة هو عملية سهولة الوصول الى الخدمات والمرافق المختلفة، لأنّ المسكن والخدمات والمرافق المرتبطة به تصمم على أساس أشخاص غير معاقين. ففي هذه الحالة يواجه المعاقين إقصاء وتهميش، بسبب عدم مراعاة احتياجاتهم في أثناء العملية التصميمية للمسكن أو للحي السكني بصورة أوسع

فضاءاته، وذلك، لانخفاض امكانياته البدنية الجسمية أو العقلية نتيجة لقصور بدني أو عقلي^(١٥).

ويوجد في العالم أكثر من ٦٥٠ مليون شخص من ذوي الإعاقة، يعيش ما يقارب ٨٠ % منهم في البلدان النامية. ويواجه هؤلاء عادة عدّة عقبات تحول من دون تمتعهم بالحق في السكن اللائق، منها غياب إمكانية الوصول المادي، والتميز والوصم المستمران، والعقبات المؤسسية، وعدم وجود إمكانية للوصول إلى سوق العمل، وانخفاض الدخل، وعدم وجود السكن الاجتماعي أو الدعم المجتمعي.^(١٦)

وينص التعليق العام رقم ٤ على أنه "ينبغي أن تتاح للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الاستفادة بصورة كاملة ومستمرة من موارد السكن اللائق، وأنه ينبغي لقوانين وسياسات الإسكان أن تأخذ بنظر الاعتبار احتياجاتهم السكنية الخاصة"^(١٧).

وأكد أيضاً المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق أنّ السكن لا ينبغي أن يكون ميسوراً للأشخاص ذوي الإعاقة من الناحية المادية والاقتصادية بحسب، بل ينبغي أن يكونوا قادرين على المشاركة في حياة الجماعة التي يعيشون فيها مشاركة فعّالة^(١٨). ومن منطلق أهمية هذه الفئة في المجتمعات وضمان حصولهم على جميع حقوقهم بشكل لائق قامت لجنة الأمم المتحدة

المسكن وماهي احتياجاته الخاصة وهل يتم تلبيتها ام لا، لمعرفة اذا كان السكن لائقاً للمعاق.

٤,١. الملائمة من الناحية الثقافية:

عبرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) عن هذا العنصر بالعبارة " لا يكون السكن لائقاً إذا لم يكن يحترم التعبير عن الهوية الثقافية ويأخذه في الاعتبار"^(٢٣).

وأوضح التعليق العام رقم ٤ تفصيل هذا العنصر بالعبارة (إن الطريقة التي يتم بها بناء المساكن ومواد البناء المستخدمة والسياسات الداعمة لها ينبغي أن تتيح إمكانية التعبير على نحو مناسب عن الهوية الثقافية والتنوع في السكن. وينبغي للأنشطة الموجهة نحو التطوير أو التحديث في قطاع الإسكان أن تكفل عدم التضحية بالأبعاد الثقافية للإسكان، وتوفير المعدات التكنولوجية الحديثة أيضاً، في جملة أمور، عند الاقتضاء)^(٢٤).

ومن خلال النصين يتضح أن الملائمة من الناحية الثقافية تتعلق بطريقة بناء المسكن، مواد البناء المستخدمة، الأبعاد الثقافية للإنسان والتي ينبغي ان تشمل على مراعاة الخصوصية والمستوى الثقافي للمنطقة السكنية التي ينبغي أن تكون متلائمة مع ثقافة الساكن.

ففي هذه الحالة يتم انتهاك حقوق المعاقين بطريقة أو باخرى فمثلا عند تصميم مرافق الصرف الصحي والخدمات المتعلقة بها من دون اخذ احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بنظر الاعتبار يعد انتهاكاً لحقوقهم الشخصية الأساسية^(٢١).

ولا يقتصر التركيز فقط على سهولة الوصول الى المرافق والخدمات الخارجية أو مايعرف بالمحيط السكني، بل ينبغي ايضا أن يمتد الإهتمام باحتياجات المعاق الى التصميم الداخلي للفضاءات داخل الوحدة السكنية واحتياجات المعاق داخل المسكن. فينبغي العمل على التقليل قدر الإمكان من الجهد المبذول في الأعمال المنزلية وإزالة العوائق لأداء الأنشطة المعيشية اليومية ببسر وسهولة وذلك بتجهيز المسكن بالأدوات الميسرة لحركة المعاق مثل (القضبان، المنحدرات، والمقابض في الابواب والجدران... الخ). والبساطة واللياقة وحسن التوزيع للفضاءات الداخلية^(٢٢). وتختلف التصاميم الداخلية للفضاءات باختلاف نوع الإعاقة فاحتياجات الكفيف تختلف عن احتياجات الشخص الجالس على الكرسي المتحرك، وهكذا بالنسبة للإعاقات المتبقية. ومن خلال ماسبق فإن الحصول على مثل هذه المعلومات تتطلب استبانة الساكنين حول وجود شخص معاق من افراد الأسرة في



وفيما يخص مواد البناء فيفضل أن تكون مواد البناء محلية لإعطاء المناطق السكنية الطابع المميز الذي يتلائم مع طبيعة المنطقة ككل ناهيك عن الآثار الايجابية من الناحية الاقتصادية فيما يتعلق بكلف البناء. وفيما يتعلق بالخصوصية فينبغي أن يوفر المسكن اللائق مقدار من الخصوصية يتناسب مع حاجات الساكن وعاداته وتقاليده والموارث الثقافية المتبعة وتعرف الخصوصية بكونها أكبر عدد من التصرفات التي يستطيع الساكن القيام بها من دون تخرج. لذا سيتم استبانة الساكنين حول درجة الخصوصية التي يتمتعون بها وملائمة المستوى الثقافي للمحيط السكني. وينبغي الآن إجراء مستخلص للإطار النظري للقيام باستخراج المؤشرات التي يتم اتباعها في الجانب العملي من البحث، وذلك من خلال فرز المفردات والمفاهيم الأساسية فضلاً عن استخراج المؤشرات التي تم التوصل اليها، ومن ثم إجراء عملية المقابلة بين المفاهيم والمؤشرات المستخرجة للوصول الى مؤشرات تفصيلية قابلة للقياس، وطرق قياسها؛ ليتم تطبيقها في الجانب العملي، وتم استخلاص المؤشرات الواردة في الجدول (1) من الجانب النظري للبحث. (ظ: الجداول والأشكال والخرائط في نهاية البحث).

٥,١. مؤشرات عنصر (القدرة على تحمل

التكاليف): إجراء عملية المقابلة للمؤشرات للتوصل الى مؤشرات تعبر عن القدرة على تحمل التكاليف وكما في الشكل (١).

وبالآتي تكون المؤشرات المستخلصة من عملية المقابلة لعنصر القدرة على تحمل التكاليف كما موضحة بالجدول (٢).

٦,١. مؤشرات عنصر (تيسير تلبية الاحتياجات) إجراء عملية المقابلة للمؤشرات للتوصل الى مؤشرات تعبر عن القدرة على تحمل التكاليف وكما في الشكل (٢).

وبالآتي تكون المؤشرات المستخلصة من عملية المقابلة لعنصر تيسير تلبية الاحتياجات كما موضحة بالجدول (٣).

٧,١. مؤشرات عنصر (الملاءمة من الناحية الثقافية):

إجراء عملية المقابلة للمؤشرات للتوصل الى مؤشرات تعبر عن القدرة على تحمل التكاليف وكما في الشكل (٣).

وبالآتي تكون المؤشرات المستخلصة من عملية المقابلة لعنصر الملاءمة من الناحية الثقافية كما موضحة بالجدول (٤).

المبحث الثاني: تطبيق المؤشرات على منطقة لدراسة (مدينة الحرية) محافظة النجف الأشرف):

سيتم في هذا المبحث التعرف على منطقة

الدراسة وتطبيق المؤشرات المستخلصة من الجانب النظري عليها.

١,٢. منطقة الدراسة (مدينة الحرية ١ محافظة النجف الاشرف):

تقع مدينة الحرية في محافظة النجف، قضاء الكوفة، كما موضح في الخريطة (١) وتقع مدينة الحرية في الجانب الشرقي لنهر الفرات على جداول فرع الهندية، وتقع الى الغرب من مدينة النجف ومدينة الكوفة ومدينة العباسية إذ تبعد العباسية عن الحرية بحدود ٨ كم والكوفة ١٦ كم ومركز النجف بحدود ٢٨ كم، وتقع في الجانب الشمالي نسبة الى ناحية المهناوية التابعة لمحافظة الديوانية وناحية الشامية إذ تبعد عن المهناوية ٥ كم ومن الشامية قرابة ال ١٧ كم.

تقع ناحية الحرية شرق مدينة النجف الاشرف في موقع ستراتيحي مميز، فهي تشكل حلقة وصل بين ثلاث محافظات هي (بابل والديوانية والنجف) فمن الجنوب، والشرق تحدها ناحية المهناوية في محافظة الديوانية، اما من الشمال الشرقي فتحدها ناحية الطليعة في محافظة بابل، ومن جهة الغرب والشمال الغربي فتحدها ناحية العباسية، وتتبع ناحية الحرية إدارياً الى قضاء الكوفة المقدسة وتبلغ مساحتها حوالي ١٠٥ كم ٢.

٢,٢. القدرة على تحمل التكاليف:

يرتبط مؤشر القدرة على تحمل التكاليف بعدة مؤشرات أخرى أهمها هو نوع الحيازة فالساكن الذي يكون نوع حيازته للمسكن ملك ليس كالساكن المؤجر.

يكون التركيز هنا على الوحدات السكنية التي تدفع اموالاً للحصول على المسكن مثل الإيجار، ويتعلق أيضاً عنصر القدرة على تحمل التكاليف بمقدار الدخل الشهري للأسرة وكذلك عدد أفراد الأسرة لوجود علاقة طردية بينهما فكلما زاد عدد أفراد الأسرة زادت مصروفاتهم الشهرية، وكلما قل عدد العاملين في الأسرة الكبيرة كلما أصبحت القدرة على تحمل تكاليف السكن صعبة وتؤثر على بقية الاحتياجات الأساسية الأخرى.

من أعمال الاستبيان اتضح ن نسبة ٩% من الوحدات السكنية هي إيجار وباقي الوحدات السكنية هي ملك أو تجاوز وبالمحصلة فأن نسبة ٩١% من الوحدات السكنية لا تدفع المال من أجل السكن فيكون عنصر القدرة على تحمل التكاليف منطبق بنسبة ٨٢% وبصورة كبيرة مع الوحدات السكنية الملك وبنسبة ٩% مع الوحدات السكنية التجاوز وفيما يتعلق بهذا العنصر، بغض النظر عن نوع الحيازة. وفيما يخص الوحدات السكنية الإيجار فإن جميع



الحرية.

٣,٢. تيسير تلبية الاحتياجات:

في هذا العنصر من عناصر الحق في السكن اللائق سيتم استبيان الساكنين حول وجود شخص معاق في الوحدة السكنية وهل أن المعاق تتوفر له احتياجاته داخل الوحدة السكنية أم لا؟ وعند استبيان الساكنين الذين شمل الاستبيان وحداتهم السكنية حول وجود شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة في وحدتهم السكنية أجاب نسبة ٦% بوجود شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة ونسبة ٩٤% بعدم وجوده، وكما موضح في الشكل (٤). وتم التركيز على الأسر التي من ضمنها شخص معاق، كانت الإعاقة تختلف فيوجد مقعد وضرب وأبكم ويوجد نوع من أنواع التخلف العقلي فضلاً عن حالات عدم وجود أحد الاطراف العليا او السفلى. وأجاب نسبة ٧٢% منهم أن الشخص المعاق تتوفر له احتياجاته المختلفة داخل الوحدة السكنية إذ قامت الأسرة بتوفير جميع ما يحتاجه المعاق من متطلبات الحركة والقيام بما يحتاجه بنفسه على قدر الامكان وبحسب نوع العوق، وإن نسبة ٢٨% من المعوقين لا تتوفر لهم احتياجاتهم داخل الوحدة السكنية وكان من ضمن هذه النسبة شخص ضرير فأجاب الساكن أن الشخص الضرير لا يستطيع تلبية احتياجاته داخل الوحدة السكنية،

الساكنين المؤجرين يجدون أن مايدفعونه للسكن يؤثر في بقية الاحتياجات الأساسية الأخرى كالمأكل والعلاج والتعليم وغيرها .

وأن نسبة مايدفعه الساكنين للسكن تتراوح بين ٢٥-٦٠% من مجموع الدخل الشهري .

ونلاحظ أن الفرق كبير بين مايدفعه الساكن للسكن فالذي يدفع ٢٥% من مجموع الدخل الشهري ليس كالذي يدفع ٦٠% و كما تم ذكره فإن المؤشر يعتمد على عدد أفراد الأسرة ومقدار الدخل الشهري وعدد العاملين في الأسرة ، فإن نسبة ٢٥% من دخل مقداره ٣٠٠,٠٠٠ دينار عراقي ليس كنسبة ٢٥% من دخل مقداره ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار عراقي فإن المتبقي من المثال الأول أقل من المتبقي من المثال الثاني ، لتلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى ، وكذا الحال بالنسبة لعدد أفراد الأسرة فإن الذي يدفع ٢٥% من مقدار الدخل الشهري وعدد أفراد أسرته ٨ اشخاص ليس كالذي يدفع ٢٥% للسكن من مقدار الدخل الشهري وعدد أفراد أسرته ٣ اشخاص فقط فإن المتبقي يمكن أن يلبي احتياجات هذا العدد مقارنة بالمثال الأول، وكذلك يعتمد المؤشر على عدد العاملين في الأسرة فكلما زاد عدد العاملين زادت القدرة على تحمل تكاليف السكن. ويمكن القول: إن مقدار الإيجار يؤثر في اصحاب الدخل الضعيفة والمتوسطة في مدينة

السكان الذي شمل الاستبيان وحداتهم السكنية أجابوا بأنهم يتمتعون بخصوصية عالية جداً ولاوجود لشرفية تطل عليهم بسبب الطابع الاجتماعي للمدينة واحترام الاعراف والتقاليد الاجتماعية والتعاليم الدينية التي أكدت على احترام خصوصية الآخرين وبالأخص داخل المسكن. أما فيما يتعلق بالمستوى الثقافي للمحلة السكنية فكانت الأجابات مختلفة فأجاب نسبة ١٨% منهم بأن المستوى الثقافي للمحلة السكنية ضعيف وأجاب نسبة ٧٨% بأن المستوى الثقافي للمحلة السكنية متوسط وأجاب نسبة ٤% منهم بأن المستوى الثقافي للمحلة السكنية عالٍ والنتائج موضحة في الشكل (٦). ومن خلال ماسبق يتضح بأن النسبة الأكبر تجد أن المستوى الثقافي للمحلة السكنية هو متوسط يليها من يجد أن المستوى الثقافي للمحلة ضعيف ، وإن نسبة قليلة من الساكنين يجدون بأن المستوى الثقافي للمحلة السكنية عالٍ، وأجاب نسبة ٨٩% منهم بأن المستوى الثقافي للمحلة السكنية يتلاءم مع مستواهم الثقافي وبصورة كبيرة، ونسبة ١١% أجابوا بأن المستوى الثقافي في المحلة السكنية لا يتلاءم مع مستواهم الثقافي وعند سؤالهم عن السبب أجاب أغلبهم بأن السبب يتعلق بالمستوى التعليمي لهم إذ يجدون أن مستواهم التعليمي

لكبر حجم الأسرة وصغر مساحة المسكن، مما يؤدي الى تعثره في أغلب الأحيان وعدم قدرته على الحركة بصورة مرنة داخل الوحدة السكنية، والشكل (٥) يوضح توافر او عدم توافر احتياجات المعوق داخل الوحدة السكنية.

ومن خلال ماسبق نلاحظ بأن مؤشر السكن اللائق ينطبق بنسبة عالية فيما يتعلق بهذا العنصر وبما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مدينة الحرية.

٤,٢. الملاءمة من الناحية الثقافية:

في هذا العنصر يجب مراعاة جوانب الخصوصية والمستوى الثقافي للمحلة أو المنطقة السكنية فضلاً عن مراعاة مواد البناء وطريقة البناء إذ تكون بصورة تعبر عن الهوية الثقافية للمنطقة وفيما يخص مواد البناء فإن مواد البناء المستخدمة هي المواد التقليدية للمدن العراقية والتي تعبر عن هوية المدن ومواد البناء في الغالب هي مواد بناء محلية، وما يتعلق بطريقة بناء المسكن فنجد أن السكن الافقي يتلاءم مع الهوية الثقافية لمدينة الحرية ومع العادات والتقاليد في هذه المنطقة وبنسبة كبيرة جداً، ففي هذين المؤشرين ينطبق مؤشر السكن اللائق بصورة كبيرة جداً. وفيما يتعلق بتمتع الساكن بالخصوصية داخل الوحدة السكنية فإن جميع



الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكن اللائق

قبل الجهات ذات العلاقة كوزارة الاعمار والاسكان والدوائر الحكومية ذات العلاقة بالسكن.

- الاهتمام بعناصر الحق في السكن اللائق عند وضع المعايير السكنية والنظر لها بكونها واجبة وليست نوع من الرفاهية، إذ يمكن القول بأنها تمثل معيار الحد الأدنى.
- القيام بمراقبة أسعار الإيجارات في المدينة مع مراعاة لظروف المستأجرين لعدم اقبال كاهلهم في تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى.
- الاهتمام بالفئات المهمشة من الساكنين وبالأخص الأشخاص المعاقين وتوفير كافة الاحتياجات الأساسية لهم في الوحدة السكنية من خلال دراسة الدوائر المعنية بهم، كوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، لحالتهم الصحية وواجباتهم في الوحدة السكنية والكيفية التي تتم بها تلبية هذه الاحتياجات، مع امكانية إعطاء مساعدات مالية لعوائل الاشخاص المعاقين لتوفير احتياجاتهم.
- إعادة دراسة الرصيد السكني بعد توفير المتطلبات السكنية والعناصر غير الموجودة في المساكن ليتم معرفة مدى استجابة الرصيد السكني لعناصر الحق في السكن اللائق وينبغي أن ترتفع النسبة بصورة كبيرة بعد توفير عناصر الحق في السكن اللائق.

وشهاداتهم الجامعية عالية مقارنة مع بقية الساكنين في المحلة السكنية، والشكل (٧) يوضح النتائج المتعلقة بهذا المؤشر.

ومن خلال ماسبق ينطبق عنصر الملاءمة من الناحية الثقافية كما في الجدول (٥).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

- يستطيع معظم الساكنين تحمل التكاليف السكنية لأن نوع الحياة أغلبه ملك فلا يترتب على الساكن إيجار أو مقدار مالي كبديل للسكن.
- تتوافر للأشخاص المعاقين في مدينة الحريّة احتياجاتهم بنسبة جيدة والذين لا تتوافر لهم احتياجاتهم عللت الأسباب بضعف الحالة المادية للأسر التي فيها شخص معاق فتحول دون تلبية احتياجات المعاق.
- المسكن ملائم من الناحية الثقافية في المدينة وذلك، لأن الخصوصية عالية في المدينة بسبب الطابع العشائري الغالب عليها، وإن مواد البناء المستخدمة هي مواد محلية، وإن نمط البناء يراعي الجوانب الثقافية في المدينة، والمجتمع متجانس الى حد ما من الناحية الثقافية فلا وجود لفوارق كبيرة تؤدي الى تفكك المجتمع.

ثانياً: التوصيات:

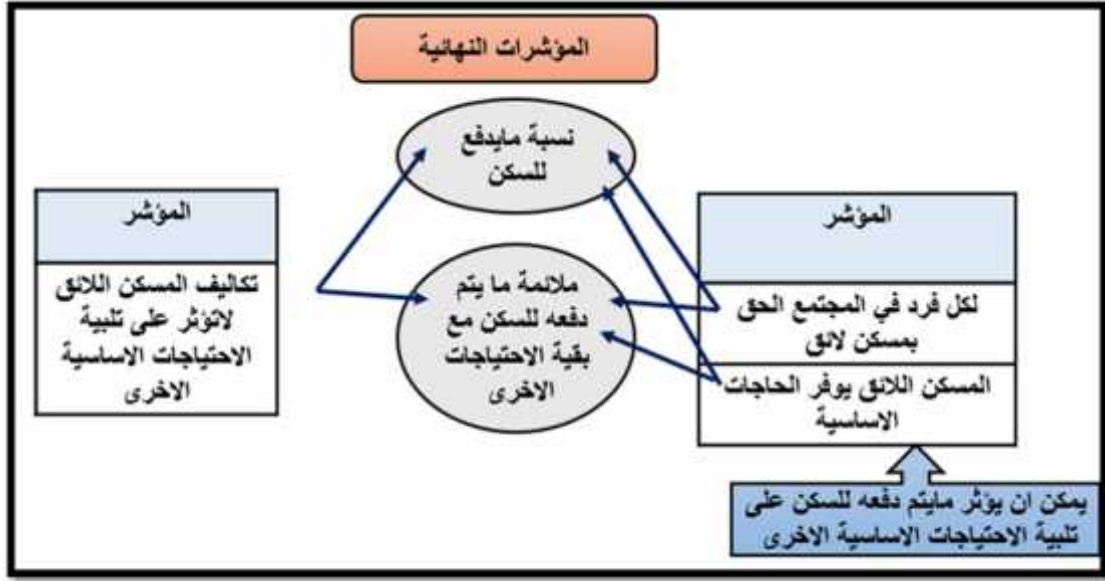
- إيلاء موضوع السكن اللائق أهمية كبيرة من

الجدول (١): المؤشرات التي تم استخراجها من الجانب النظري

| التسلسل | المؤشر | طريقة القياس |
|---------|---|-------------------------------|
| ١ | للمسكن اللائق اشكال متنوعة للحيازة | الاستبيان والجهات ذات العلاقة |
| ٢ | تكاليف المسكن اللائق لا تؤثر على تلبية الاحتياجات الأساسية الأخرى | الاستبيان |
| ٣ | المسكن اللائق يوفر للمعاق الاحتياجات الأساسية في المسكن | الاستبيان |
| ٤ | المسكن اللائق يوفر درجة من الخصوصية يحتاجها الإنسان | الاستبيان |
| ٥ | شكل المسكن اللائق يراعي النواحي الثقافية للمجتمع | الاستبيان |
| ٦ | المستوى الثقافي المتقارب للمحلة السكنية يحقق السكن اللائق | الاستبيان |
| ٧ | لكل فرد في المجتمع الحق في مسكن لائق | الاستبيان والجهات ذات العلاقة |
| ٨ | يكون شكل المسكن اللائق يراعي النواحي الثقافية للمجتمع | الملاحظة |
| ٩ | المساكن اللائقة تعمل على تقوية الروابط الاجتماعية | الاستبيان |

المصدر: الباحث

الشكل (١): عملية المقابلة لعنصر (القدرة على تحمل التكاليف)



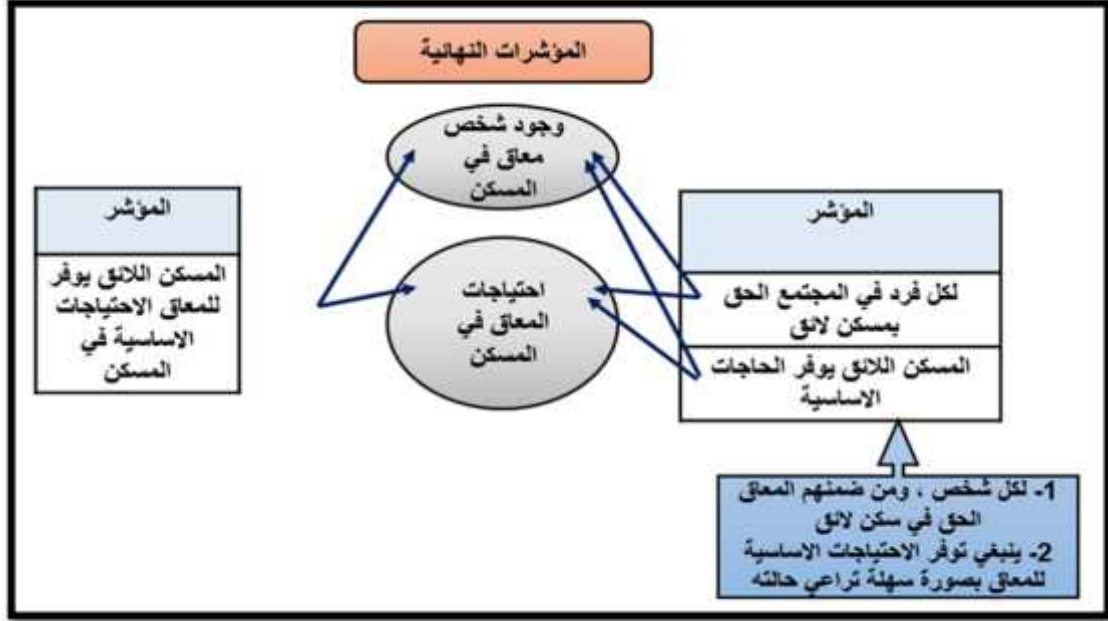
المصدر : الباحث

الجدول (٢): المؤشرات الخاصة بعنصر (القدرة على تحمل التكاليف)

| طريقة القياس | المعيار | المؤشر | العنصر |
|--------------|---|---|-----------------|
| الاستبيان | ينبغي أن لا يؤثر ما يتم دفعه للسكن | نسبة مايدفع للسكن | القدرة على تحمل |
| الاستبيان | على تلبية بقية الاحتياجات الأساسية الأخرى | ملاءمة ما يتم دفعه للسكن مع الاحتياجات الأخرى | التكاليف |

المصدر : الباحث

الشكل (٢): عملية المقابلة لعنصر (تيسير تلبية الاحتياجات)



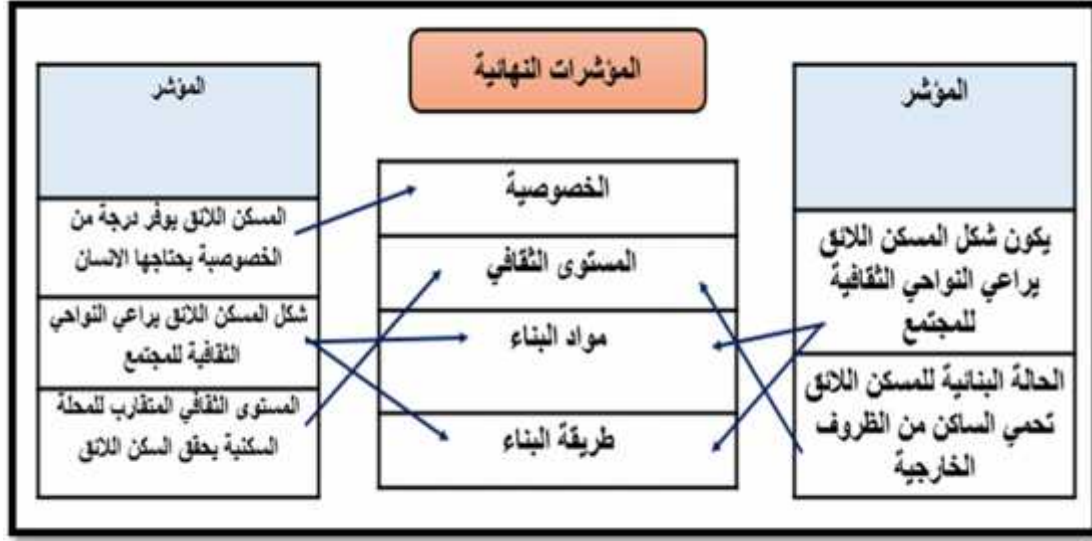
المصدر : الباحث

الجدول (٣): المؤشرات الخاصة بعنصر (تيسير تلبية الاحتياجات)

| طريقة القياس | المعيار | المؤشر | العنصر |
|--------------|---|---------------------------|------------------------|
| الاستبيان | ينبغي أن تتوفر احتياجات المعاق في المسكن والتي تتطلبها حالته الصحية وبصورة سهلة | وجود شخص معاق في المسكن | تيسير تلبية الاحتياجات |
| الاستبيان | | أحتياجات المعاق في المسكن | |

المصدر : الباحث

الشكل (٣): عملية المقابلة لعنصر (الملاءمة من الناحية الثقافية)



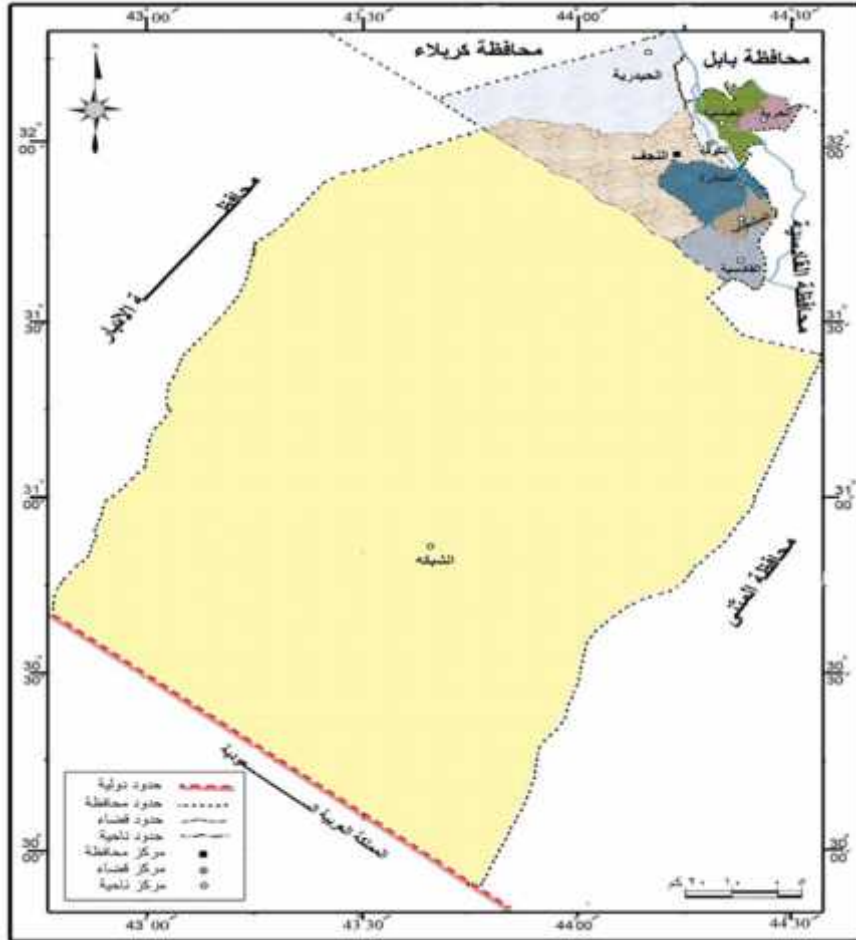
المصدر : الباحث

الجدول (٤): المؤشرات الخاصة بعنصر (الملاءمة من الناحية الثقافية)

| العنصر | المؤشر الرئيسي | المؤشر التفصيلي | اطريقة القياس |
|------------------------------|------------------------------|---|---------------------|
| الملاءمة من الناحية الثقافية | مواد البناء | نوعية مواد البناء المستخدمة وملاءمتها من الناحية الثقافية | الاستبيان والملاحظة |
| | طريقة البناء | طريقة البناء المستخدمة وملاءمتها من الناحية الثقافية | الملاحظة |
| | الخصوصية | تمتع الساكن بالخصوصية داخل الوحدة السكنية | الاستبيان |
| | الملاءمة من الناحية الثقافية | ملاءمة المستوى الثقافي للمحلة السكنية مع مستوى الساكن | الاستبيان |

المصدر : الباحث

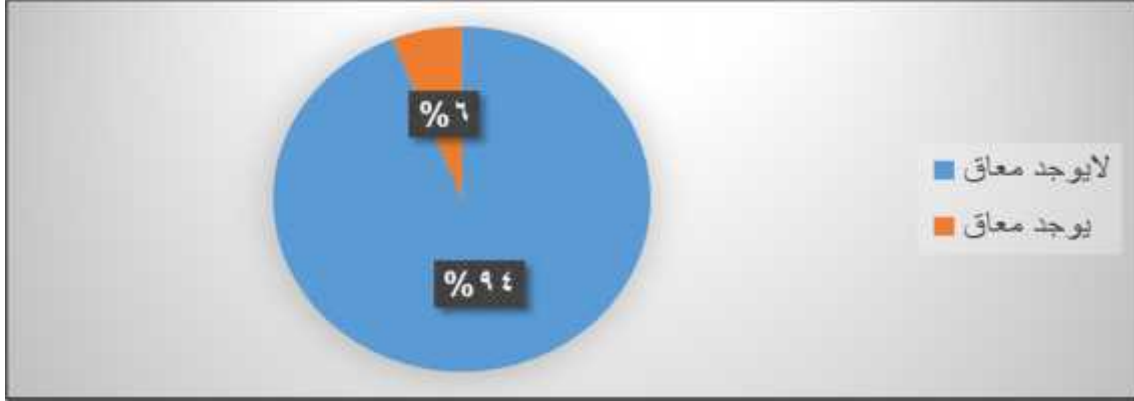
الخريطة (١): الوحدات الادارية في محافظة النجف



المصدر: وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، قسم نظم المعلومات التخطيطية، ٢٠١٠

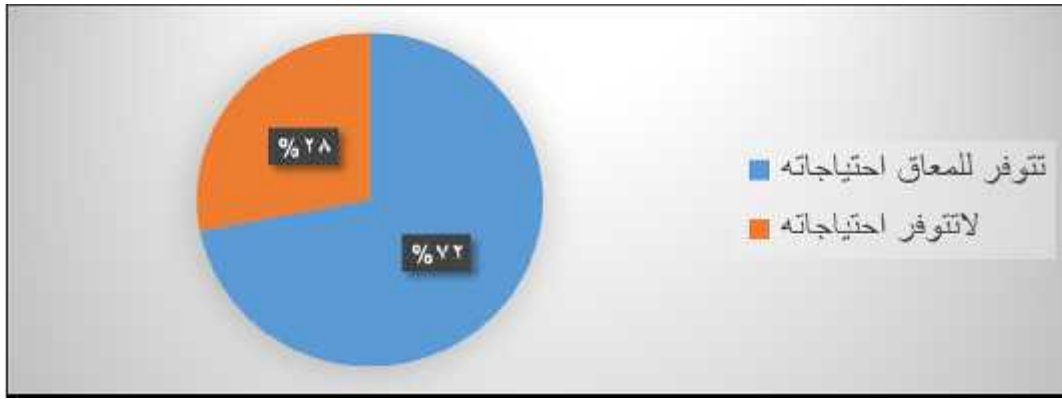
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكن اللائق

الشكل (٤): نسبة الوحدات السكنية التي يوجد فيها شخص معاق في مدينة الحرية



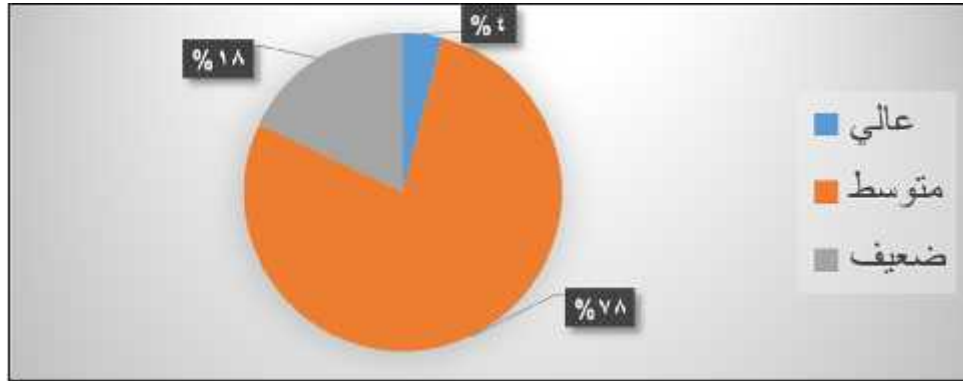
المصدر : الباحث

الشكل (٥): توافر احتياجات المعاق داخل الوحدة السكنية



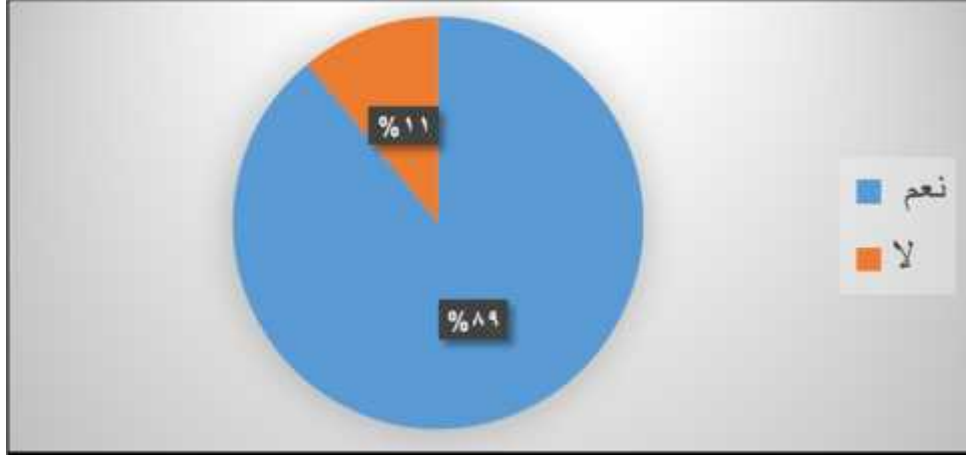
المصدر : الباحث

الشكل (٦): المستوى الثقافي للمحلات السكنية مدينة الحرية



المصدر : الباحث

شكل (٧): تلاعم المستوى الثقافي مع المحلة السكنية



المصدر : الباحث

جدول (٥): نسبة تحقق عنصر الملاءمة من الناحية الثقافية في مدينة الحرية

| العنصر | المؤشر التفصيلي | النسبة المئوية | نسبة التحقق |
|------------------------------|-----------------|----------------|-------------|
| الملاءمة من الناحية الثقافية | مواد البناء | 25% | 25% |
| | طريقة البناء | 25% | 25% |
| | الخصوصية | 25% | 25% |
| | المستوى الثقافي | 25% | 22,25% |
| المجموع | | 100% | 97,25% |

المصدر : الباحث

- 1- UNITED NATIONS. Twenty-fourth session, Activities of the United Nations Human Settlements Program, Item 5 of the provisional agenda, Nairobi, 2013, p21.
- 2- UNITED NATIONS, the Right to Adequate Housing, Fact Sheet No. 21, Rev.1, Geneva, 2014,p3.
- 3- UNITED NATIONS ,ibid, 2014, p٣.
- 4- UNITED NATIONS ,ibid, 2014, p4
- 5- UNITED NATIONS, General Assembly, Sixty-seventh session, Item 70 (b) of the provisional agenda, 2012, p8.
- 6- UNITED NATIONS, the Committee on Economic, Social and Cultural Rights, General Comment No. 4, 1991, p3.
- 7- UNITED NATIONS, Sixty-seventh session,op.cit, 2012,p9
- 8- UNITED NATIONS, Sixty-seventh session,op.cit, 2012,p9
- 9- UNITED NATIONS, Sixty-seventh session,op.cit, 2012,p١٠
- 10- UNITED NATIONS, General Comment No. 4, ,op.cit ,1991,p3.
- 11- UNITED NATIONS,op.cit,2014.p4
- 12- Webe site: <http://www.ohchr.org, time: 21/5/2017>.
- 13- UNITED NATIONS,op.cit,2014.p2-4.
- ١٤- فراج، عثمان لبيب ، الاعاقات الذهنية في مرحلة الطفولة ، ط١ ، ٢٠٠٢،ص٨.
- ١٥- خلف، نمير قاسم ، تصميم البيئة الداخلية للمساكن الحديثة وفق متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة محافظة ديالى أنموذجا ، وقائع مؤتمر التصميم والبيئة الثاني ، بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ١٠١٤
- 16- UNITED NATIONS,op.cit,2014.p33
- 17- UNITED NATIONS, General Comment No. 4,op.cit 1991,p3
- 18- UNITED NATIONS,op.cit,2014.p26.
- ١٩- الأمم المتحدة ، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري، ٢٠٠٦، ص ١٤-١٦.
- ٢٠- الأمم المتحدة ، نفس المصدر، ٢٠٠٦، المادة ٩ ، ص ٣٣-٣٤.
- 21- UNITED NATIONS,op.cit,2014.p25.

٢٢- خلف، نمير قاسم، مصدر سابق ، ٢٠١٥ ، ص ١٠١٦.

23- UNITED NATIONS,op.cit,2014.p4.

24- UNITED NATIONS, General Comment No. 4,op.cit 1991,p3.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. فراخ ، عثمان لبيب ، الاعاقات الذهنية في مرحلة الطفولة ، ط ١ ، ٢٠٠٢.
٢. خلف، نمير قاسم ، تصميم البيئة الداخلية للمساكن الحديثة وفق متطلبات ذوي الأحتياجات الخاصة محافظة ديالى أنموذجاً ، وقائع مؤتمر التصميم والبيئة الثاني ، بغداد ، ٢٠١٥ .
٣. الأمم المتحدة ، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري، ٢٠٠٦.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

4. UNITED NATIONS. Twenty-fourth session, Activities of the United Nations Human Settlements Program, Item 5 of the provisional agenda, Nairobi, 2013.
5. UNITED NATIONS. the Right to Adequate Housing, Fact Sheet No. 21, Rev.1, Geneva, 2014.
6. UNITED NATIONS, General Assembly, Sixty-seventh session, Item 70 (b) of the provisional agenda, 2012.
7. UNITED NATIONS, the Committee on Economic, Social and Cultural Rights, General Comment No. 4, 1991.

ثالثاً: مواقع الانترنت:

8. Web site: <http://www.ohchr.org>, date: 21/5/2017.